

تقرير حالة البلاد 2019

ملخص تشبيك مراجعات محور التنمية المجتمعية (2) (الثقافة، الشباب)



التقديم

يضم محور التنمية المجتمعية (2) مراجعتين: الأولى مراجعة الثقافة التي تتناول التخطيط الاستراتيجي في وزارة الثقافة وتحاول معاينته وتقييمه من خلال الخطة الاستراتيجية للوزارة (2017-2019) التي تحدّد الرؤية العامة للوزارة، وخطة التنمية الثقافية (2017-2019) التي تحدّد البرامج والخطوات العملية التي تتفق مع هذه الرؤية. والثانية هي مراجعة الشباب التي تعين وتقيم التخطيط في وزارة الشباب من خلال الخطة الاستراتيجية للوزارة (2016-2019) والخطة الوطنية للشباب (2019-2025).

وتأتي مهمة هذا الملخص بهدف التشبيك بين المراجعتين وبيان أوجه التلاقح أو الاختلاف في التنفيذ الاستراتيجي بين الوزارتين، وذلك من خلال المقابلة بين الأطر العامة للمراجعتين ومدى استجابة أو كفاءة كل وزارة في ممارسة التخطيط الاستراتيجي وفي تنفيذ الخطط. وبُنيت المقابلة على أربعة محاور رئيسية: تعامل الوزارتين مع التوصيات المتضمنة في تقرير حالة البلاد لعام 2018، والتخطيط الاستراتيجي من حيث جدوى الخطط الموضوعة وجدية كل وزارة في التنفيذ، والنظرة المستقبلية التي تحاول كل من المراجعتين في تقرير حالة البلاد لعام 2019 أن ترسمها، والتوصيات التي اقترحتها هاتان المراجعتان في مسعى للخروج بنظرة عامة من شأنها أن تبني توصيات مشتركة في المستقبل في المجالين.

تقرير حالة البلاد لعام 2018

لم تقم وزارة الثقافة -حتى وقت إعداد هذا التقرير- بالرد على الملاحظات والتوصيات التي حفل بها تقرير حالة البلاد لعام 2018 في مجال الثقافة، وكان ردّ الوزارة على سؤال المجلس بأن مراجعة الثقافة وُزعت على عدد من المختصين وسيتم مناقشتها في اجتماع لاحق. أما وزارة الشباب فقد ردت بالتفصيل على التوصيات التي اشتمل عليها التقرير في مجال الشباب؛ إذ تم رفع عدد من التوصيات التي تحتاج إلى قرار إلى رئاسة الوزراء، بينما تنوي الوزارة تنفيذ عدد آخر من التوصيات، إضافة إلى أن هناك توصيات تم تنفيذها بالفعل من قبل الوزارة.

وربما يعود عدم اهتمام وزارة الثقافة بالتقرير إلى اطلاع المسؤولين فيها على حقيقة نظرة الحكومة إلى الثقافة وإدراكهم لعدم جدّيتها في رعاية الثقافة وعدم إيمانها بجدوى الثقافة في توجيه سياساتها نظراً لتراجع دور المثقف وتأثيره في الشارع. الأمر الذي يثبت السعي الدائم من قبل الحكومة إلى تقليص مخصصات موازنة الثقافة

في مقابل الاهتمام الحكومي بالشباب والرياضة كفضة مستهدفة لتمرير سياساتها والترويج للشعارات والبرامج التي تتبناها الحكومة.

التخطيط الاستراتيجي والواقع

يتضح من خلال مراجعة الثقافة أن التخطيط في وزارة الثقافة يخضع للارتجال والفردية. ويظهر الارتجال في الخطة الاستراتيجية للوزارة، فهي مستقاة بشكل أساسي من أهداف ومبادئ قانون رعاية الثقافة. كما أن خطة التنمية الثقافية الثانية (2017-2019) لم توضع إلا بعد مضي أكثر من عشر سنوات على وضع الخطة الأولى وبعد عودة الوزير الذي أوعز بوضع الخطة الأولى إلى المنصب نفسه. إضافة إلى أنه تم «تقليم» الخطة بعد تغيير ذلك الوزير، إذ أسقطت المبادرات التي كانت ستؤتي مفعولها في تطوير القطاع الثقافي، مثل التشريعات المتعلقة بالحريات ورفع الرقابة، وإعادة إحياء صندوق دعم الثقافة. الأمر الذي يظهر الفردية وغياب العمل المؤسسي في أبرز تجلياتهما.

وفي المقابل، لم يقدم التخطيط الاستراتيجي في وزارة الشباب إطاراً تحليلياً لواقع الشباب وتعقيداته المختلفة، إذ حفلت الاستراتيجية الوطنية للشباب بالأنشطة التوعوية والتدريبية على حساب الدور التنموي وإيجاد الحلول. كما أن المخصصات المرصودة للإنفاق على البرامج الشبابية أقل بكثير من تلك المرصودة للرياضة، وتوجه الحكومة إلى تقليص نفقات الوزارة، ويأتي هذا التقليص على حساب نفقات البرامج والفعاليات التي تستهدف الشباب وليس على حساب تخفيض النفقات الجارية. كما يلاحظ على برامج الوزارة وأنشطتها، تعزيز الصورة النمطية في تعاملها مع الشباب وكأنهم «شيء خطر»؛ لذا تصب الأنشطة في عناوين ومواضيع محددة ومكررة: المخدرات، ثقافة العيب، الهجرة... إلخ. وتعاني الوزارة من تدني مستوى التحصيل التعليمي والثقافي لدى نسبة كبيرة من موظفيها، إضافة إلى حاجتهم إلى التدريب والتأهيل، وهو الأمر الذي لا يتوفر بالشكل الكافي كما توضح المراجعة.

وتشترك المراجعتان (الثقافة والشباب) في التأكيد على غياب مؤشرات واضحة وذات جدوى في تقييم التنفيذ العملي للخطط في الوزارتين؛ فإن اتجهت وزارة الثقافة إلى العدد كمؤشر للأداء فإن وزارة الشباب -إضافة إلى ذلك- تتجه إلى التقارير التي يعدها منفذو البرامج كمؤشرات للأداء، الأمر الذي يأخذ طابعاً شكلياً. كما تشترك الوزارتان في ضعف الاهتمام بالفئات المهمشة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل والمغتربين؛ سواء من خلال ضالة المبالغ المخصصة لهذه الفئات أو من خلال عدم الالتفات إليها. كما تكاد الوزارتان لا تمنحان الفئة المستهدفة

أي دور حقيقي في مساءلة التخطيط الاستراتيجي؛ فوزارة الثقافة لا تُشرك المثقفين والكتاب في مساءلة الخطط وتنفيذها، وكذلك تفضل وزارة الشباب مع الشباب. وتعاني الوزارتان أيضاً من الروتين والبيروقراطية، إلى جانب التوقف عن تنفيذ عدد من البرامج والأنشطة بسبب محدودية المخصصات المالية ومزاجية المسؤول الأول (الفردية). كما تعانيان من عدم وجود نزعة استثمارية في الخطط تتكفل في المستقبل بتغطية الجانب المالي الذي يعدّ العائق الرئيسي أمام الوزارتين.

النظرة المستقبلية

لم تعلن وزارة الثقافة بعد عن خططها الاستراتيجية (2020-2025)، لذلك ركزت المراجعة على تقييم الخطتين قيد التنفيذ، وسعت إلى تقديم نظرة مستقبلية مبنية على قراءة واقع الثقافة الأردنية واحتياجاته. بينما وازنت مراجعة الشباب بين الخطة الاستراتيجية (2016-2019) التي قاربت مدة تنفيذها على الانتهاء وبين الاستراتيجية الوطنية (2019-2025) التي بدأت الوزارة بتنفيذها في عام 2019. لذلك ركزت النظرة المستقبلية على تطوير الاستراتيجية الوطنية وتعديلها كي تكون أكثر فعالية وفائدة للشباب وقادرة على تلبية احتياجاتهم.

بينما دعت مراجعة الثقافة الحكومة إلى اتخاذ قرار سيادي بتفعيل الدور الثقافي للدولة بعد تراجعها على الصعيدين المادي والتشريعي، وبيّنت الأثر السلبي لهذا التراجع على بنية العمل الثقافي بشكل خاص وعلى الدولة بشكل عام. وهذه المشاكل شبيهة بتلك التي تعاني منها وزارة الشباب رغم محاولتها إدخال تعديلات قانونية وتوسيع مجال الحريات من خلال تأسيس المعهد السياسي (مشروع الحكومة الشبابية، ومشروع البرلمان الشبابي، وبرامج الأكاديمية السياسية). فضلاً عن أن وزارة الشباب لا تسعى إلى تقديم حلول على أرض الواقع لأبرز مشاكل الشباب، مثل التعطل عن العمل.

التوصيات

تشترك المراجعتان في التأكيد على ضرورة تعديل التشريعات الخاصة بالثقافة والشباب وتطويرها بحيث تخدم الثقافة والشباب خارج إطار الروتين والبيروقراطية والضدية. وتدعوان إلى تفعيل الجانب الاستثماري في الثقافة والشباب، واعتماد آلية واضحة وفعالة في تقييم مؤشرات أداء الأنشطة والبرامج.

وتقدم مراجعة الشباب توصيات عملية وقابلة للتطبيق؛ بُنيت في أغلبها على وضع خطط تخدم جوانب شبابية لم يسبق الالتفات إليها، وعلى التطوير الاستراتيجي، والقيام بدراسات خاصة بالقطاع الشبابي، وإطلاق جوائز تكون مرهقة لموازنة الوزارة. وبشأن توصيات مراجعة الثقافة فإنها ترتبط -في أغلبها- بقرار سيادي لتفعيل الدور الثقافي للدولة، الذي يتجلى خصوصاً بمضاعفة موازنة الوزارة، وإعادة تفعيل صندوق دعم الثقافة الذي تم إلغاؤه. وهي توصيات مبنية على محاولة قراءة إمكانات تطوير الفعل الثقافي في الأردن، في ظل ضعف البنية التحتية لوزارة الثقافة مقارنة بوزارة الشباب التي تتمتع ببنية تحتية جيدة إلى حد كبير.